

تقرير مؤتمر العقد الاجتماعي في فلسطين

مقدمة

بادر منتدى شارك الشبابي وبدعم وتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنظيم مؤتمر حول العقد الاجتماعي في فلسطين، وذلك بالشراكة مع عدد من المؤسسات هي: (اتحاد الشباب الفلسطيني ومركز شمس لحقوق الانسان والديمقراطية والهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية ومؤسسة جهود للتنمية المجتمعية والريفية وجمعية مرده الخيرية للتنمية وشركاء للتنمية المستدامة وشبكة المؤسسات القاعدية الشبابية للمواطنة والاصلاح)، والتي شكلت لجنة توجيهية لمتابعة تفاصيل المؤتمر ومخرجاته.

ويأتي عقد هذا المؤتمر في سياق من التحولات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية والمنطقة العربية برمتها، حيث وصلت العلاقة بين الدول وشعوبها إلى درجة من الصراع، التي تعكس اختلال الأسس التي قامت عليها تلك العلاقة، حيث يمكن إدراج ذلك في خانة أن العقد الاجتماعي المنشئ لتلك الدول وعلاقتها بمواطنيها وصل لنهايته، ولا بد من تجديده أو صياغة عقد جديد يعكس أولويات المواطنين واحتياجاتهم ومطالبهم، ضمن روحية جديدة تقوم على سلطة الشعب، وحقوقهم وحررياتهم.

فلسطينيا، يبدو الحديث عن التحرر الوطني والاستقلال وإنشاء الدولة، أحد أهم محفزات فتح موضوع العقد الاجتماعي، إذ أن العقد بصيغته الفلسطينية، يشكل الضمانة لأن تكون أي إجراءات أو توجهات مستقبلية، مضبوطة باتفاق اجماعي بين فئات الشعب الفلسطيني وشرائحه المختلفة.

أما أن يكون الشباب عماد مثل هذا العقد، والمباردين للنقاش حوله، فذلك يعود لجملة من العوامل، أهمها أن الشباب عدديا يشكلون الشريحة الأوسع في المجتمع الفلسطيني، في حين أنهم من حيث الدور والمكانة يقفون في مساحة التواصل بين الأجيال، فهم حاضر المجتمع، والذين يصلون جيل الآباء والأجداد في الماضي، والأجيال المستقبلية القادمة، لذا تشكل تجربة الشباب، ودورهم النضالي، واحتياجاتهم المتزايدة، فضلا عن طاقاتهم الخلاقة، أساس أي نقاش حول العقد فلسطينيا، وما المطلوب فعله للوصول إليه.

أولا: الإطار المرجعي لنقاش العقد الاجتماعي في فلسطين

يتكون الإطار المرجعي لنقاش العقد الاجتماعي في فلسطين من عنصرين أساسيين، أولهما التأسيس النظري للعقد الاجتماعي، وثانيهما النقاش العملي. حيث ينسج الإطار المرجعي علاقة بين العقد الاجتماعي كمفهوم سياسي في المقام الأول، وعناصره الاجتماعية والاقتصادية، كما درج طرح الموضوع في الأدبيات النظرية،

والعقد الاجتماعي كممارسة عملية، وكيفية تحويل هذه الممارسة أو نقلها للسياق الفلسطيني، الذي لا يمكن التعامل معه كدولة موجودة واقعيًا، وإنما كدولة منشودة، وفي حالة نضال من أجل التحرر الوطني.

1. التأسيس النظري

بداية لا بد من الإشارة إلى أن فكرة العقد الاجتماعي أنتت في سياق تفاعل التاريخ الغربي بشروطه الواقعية، مع الفكر والاجتهادات النظرية التي حاولت تفسير الواقع ورسم حدود ما ينبغي أن يكون عليه. هنا فإن فكرة العقد الاجتماعي، كانت حلقة تالية لوجود الدولة القومية، بمعنى أن الدولة كانت موجودة كأمر واقع، ثم جاء البحث في شكل العقد وشروطه ودوافعه، كأساس لإعادة رسم حدود العلاقة بين الحاكم والمحكوم. هكذا باختصار يمكن فهم الخلفية النظرية للعقد الاجتماعي.

ودون حاجة للاسهاب في عرض نظريات العقد الاجتماعي، يجدر التوقف سريعًا أمام أهم المحددات الهامة لمزيد من فهم العقد الاجتماعي، وبالتالي في إمكانية الاستفادة منه عمليًا.

المحدد الأول: أن العقد الاجتماعي جاء في سياق الاتجاه الديمقراطي الليبرالي، الذي يقوم على ثلاث دعائم:

- الأولى نفعية (أي أن الحكومة توجد لصالح المحكومين)
- والثانية ليبرالية (أي أن المساواة بين الأفراد ترتب لهم حقوقًا وحرية متساوية، والفرد يقرر صالحه وخيره الخاص)
- والثالثة ديمقراطية (وهي أن الأفراد/ أو فنقل قرار غالبيتهم يحدد نظام الحكم، أو نظام الحكم الأكثر صلاحية لهم).

المحدد الثاني: أن العقد الاجتماعي قام لتفسير نشأة الدولة، بناء على افتراض أساسه الأسبقية المعنوية لوجود الأفراد على وجود الدولة، وأن الأفراد إنما أبرموا العقد الاجتماعي المنشئ للدولة بمحض إرادتهم، وتعبيرًا عن مصالحهم. وهو ما يمكن ترجمته في غالبية نظريات العقد الاجتماعي بثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى، الحالة الطبيعية والتي سبقت وجود الدولة، حيث يعيش الأفراد ضمن قانون طبيعي يرتب حقوقًا طبيعية لهم.
- المرحلة الثانية، وهي تعاقد الأفراد على إنشاء الدولة، ما يعني أن العقد رضائي، وأن الدولة كيان مصطنع، أي لا يعلو على إرادة الأفراد أو إدراكهم.
- المرحلة الثالثة، أن النظام السياسي المترتب على نشوء الدولة، وبصرف النظر عن طبيعته (سواء أكان ديمقراطيًا أو حتى استبداديًا) فإن المقصد منه خدمة مصالح الأفراد، أي أنه في جميع الأحوال شكل تنظيمي أرقى من الحالة الطبيعية التي عاشها الأفراد بغياب الدولة.

وإذا عرجنا سريعا على مفكري العقد الاجتماعي، لنرى كيف عبر كل منهم عن المحدد الثاني بمراحله الثلاث، نجد أن هوبز أولا شخص الحالة الطبيعية بأنها شر مطلق، ليؤكد ثانيا على أن العقد يتضمن تنازل الأفراد تماما عن حقوقهم الطبيعية، لينتهي ثالثا إلى تصور نظام حكم مطلق يرى فيه وحده أنه القادر على التماشي مع طبيعة البشر، وصياغة مصلحتهم بطريقة أفضل.

في حين خفف لوك من الصورة السيئة التي رسمها هوبز للحالة الطبيعية، معتبرا أنها كانت حالة شبه اجتماعية، وشبه منظمة، لذا فإن العقد الذي يتوافق عليه الأفراد يقتضي التنازل عن بعض الحقوق بما يتضمن إنجاز تنظيم أرقى لحياتهم وشؤونهم، ومن هنا فإن شكل الحكم الذي ينبري عن هذا التعاقد هو حكم برلماني يبقي السيادة بيد الشعب (لا الحاكم المطلق كما رأى هوبز).

وبين صيغتي هوبز ولوك، يقدم روسو تصوره، بالنظر للحالة الطبيعية بتناول لوك في مرحلتها الاولى حيث عاش الفرد بسعادة وتناغم مع الطبيعة، ثم بتشاؤم هوبز تجاهها في مرحلتها الثانية حيث انتقل الفرد إلى المدنية الحديثة التي شوهت تناغمه مع الطبيعة، ومن هنا، يبحث روسو عن سبيل للعودة إلى صيغة أقرب للمرحلة الأولى، مع إقراره أنه لا يمكن استعادتها بالكامل. هنا يقترح روسو تنازل الأفراد بشكل مطلق عن حقوقهم الطبيعية، لكن ليس لصالح فرد (أو الحاكم، حسب صيغة هوبز)، وإنما لصالح ما سماه الإرادة العامة، أي للجماعة ككل، والتي ترجمها لاحقا برأي الاغلبية، ومن هنا فإن السيادة لدى روسو تكون في يد الجماعة.

وبطبيعة الحال، لم تسلم نظريات العقد الاجتماعي من النقد حتى من داخل دوائر الفكر الليبرالي، الذي جاءت هذه النظريات للتأكيد عليها. إذ نجد أن مونتسكيو مثلا تنبه مبكرا لخطورة تركيز السلطة في يد شخص أو هيئة واحدة، فنادى بفصل السلطات والتوازن بينها. من جهة أخرى فإن مآلات الثورة الفرنسية، والتي رأى فيها البعض تعبيرا عن الإرادة الشعبية في حدودها القصوى حدث بمفكرين من أمثال بيرك التصدي لفكرة الإرادة الشعبية وترجمتها الثورية، بالحديث عن الإصلاح الذي يؤكد على قيم العدالة والسلام (كما تؤكد الثورة على الحرية والسلام).

كما أن الغلو في التأكيد على حقوق الفرد، رأى فيه البعض أنه يعلي الحقوق على الواجبات، ما يعني المس بحقوق الدولة، ومن هنا نجد أن هيجل دفع بالامر لدرجة أنه اعتبر أن الحرية الحقيقية هي حرية الدولة، في إطار تفخيمه للدولة ودورها التاريخي. كذلك رأى آخرون أن هناك ضرورة للتركيز على الأقليات وحقوقهم حماية لهم من تعسف الأغلبية، وهو ما نجده عند ستيوارت مل على سبيل المثال لا الحصر.

2. النقاش العملي

يعني نقاش مفهوم أو نظرية من وجهة نظر عملية، محاولة نسج علاقة بين الواقع بمعطياته وأشراطه المختلفة، وتلك المفاهيم أو النظريات. ففي الحالة التي لا يستل المفهوم أو النظرية من الواقع، يكون أمامنا وضع يقتضي الاجتهاد في تكيف المفهوم، أو إعادة قراءته بما يتناسب مع الواقع، لا العكس (أي لي ذراع الواقع ليتقبل مفاهيم

أو حلول نظرية ما). وهو ما يحدو بنا أولاً العودة إلى النقطة الاستهلالية، أن نظريات العقد الاجتماعي، جاءت لتفسير نشأة الدولة، أي أن الدولة كانت موجودة كأمر واقع، وهو ما لا يتوفر في الحالة الفلسطينية، ولذا يجب أن لا يدفع نقاش مفهوم العقد الاجتماعي، للركون إلى فكرة أن إبرام عقد اجتماعي وحده كفيل بتكوين الدولة وإنشائها، خاصة أن العقد في أحد جوانب فهمنا له، تصوري أكثر من كونه فعلي. وبالانتقال إلى أهم القضايا العملية الممكنة التي يثيرها نقاش العقد الاجتماعي:

• **تكييف المفهوم فلسطينياً:**

في السياق الفلسطيني، حيث يزرع نصف الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، فيما يعيش نصفه الآخر في الشتات القسري، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، حالة الانقسام السياسي، واهتزاز الثقة السياسية بغالبية المؤسسات السلطوية والتمثيلية، ما أدى لاهتزاز قيمة الشرعيات المختلفة (الثورية- التاريخية، والتمثيلية- الانتخابية على حد سواء)، فإن العقد الاجتماعي، يصبح المعبر عن القيم الأساسية التي يناضل الشعب الفلسطيني لتحقيقها، وعن أهداف هذا النضال، وآلياته. باختصار، فإن العقد الاجتماعي -فلسطينياً- هو الوثيقة الوطنية المعبرة عن حق تقرير المصير أولاً، وعن علاقة مكونات الشعب الفلسطيني بعضهم ببعض، وشكل الحكم الذي يرضاه الشعب لنفسه ثانياً.

• **أهمية هذا التكييف، وتوقيته:**

يؤكد العقد الاجتماعي (الفلسطيني) على قضيتين محوريّتين، أولاًها، أن المرحلة التاريخية الحالية هي استكمال التحرر الوطني، وثانيهما وحدة الشعب الفلسطيني بغض النظر عن أماكن تواجده. هاتان القضيتان تشكلان بوصلة أي جهود سياسية، وتحددان الوسائل المطلوبة لإنجاز الاستقلال الوطني، وبناء الدولة. كما تغلقان أي أبواب للحديث عن تسويات لا-تاريخية كدولة غير كاملة السيادة أو مؤقتة أو قابلة للحياة، وكل الصياغات التي من شأنها المس بالحقوق غير القابلة للتصرف، ومن جهة أخرى تؤكد على أن جوهر الصراع القائم الأرض- والإنسان، وأن وحدة الشعب الفلسطيني، تعني وحدة نضاله، وتمثيله السياسي.

أما من حيث التوقيت، فتكمن أهمية إبرام هذا العقد، من خصوصية الأوضاع التاريخية الحالية، حيث تعيش القضية الفلسطينية في مرحلة خطيرة للغاية إزاء ما يدور عربياً وإقليمياً. خاصة أن مفهوم العقد الاجتماعي، عاد لينتصر المشهد في الدول العربية، إزاء إخفاق النظم القائمة، في تحقيق ثنائية الواجبات والحقوق، بكلمات أخرى، فإن العلاقة المواطنة -إن صح التعبير- اقتصر على شق الواجبات تجاه الدولة، دون أدنى حقوق تقابلها. فلسطينياً، قد يشكل العقد فرصة للتأكيد على الحقوق، بمعناها الوطني/ التحرري، هذا أولاً، والالتفاف العملي/ النضالي حولها، وثانياً، التأكيد على العلاقة بين الحقوق والواجبات في النظام السياسي المنشود.

• أطراف العقد:

هنا نكون أمام معضلة سبق لنظريات العقد الاجتماعي تناولها، هل نحن بصدد عقد يتم بين الأفراد أنفسهم، أو بينهم وبين الحاكم، بكلمات أخرى، هل هو عقد يبرمه المجتمع/ الشعب الفلسطيني دون طرف ثان هو الحاكم أو القيادة الحالية، أم أنه عقد بين طرفين؟ وكيف يحدد أساسا من يشارك في صياغة العقد، هل الانتخابات التمثيلية كافية للتعبير عن إرادة الأفراد، أم يجب أن يخضع ذلك لآليات متنوعة وإبداعية تضمن حصول مشاركة أكبر في صياغة العقد، وخاصة لاكسابه شرعية وقبول أوسع وأعمق.

هذه الأسئلة وغيرها ضرورية، حتى يخرج العقد الاجتماعي من دائرة المحاصصة، والانقسام، والتجاذب السياسي، أو يخضع لقوى بعينها. بمعنى ليس من المعقول استمرار احتكار الفصائل السياسية، أو شخصيات بعينها لنفوذ تتمتع به، سياسي أو مالي أو عشائري أو جهوي أو حتى خارجي للقرار السياسي الجمعي للفلسطينيين.

كما أن الإجابة عن هذه الأسئلة، تمكننا من تعريف أدوار الشرائح الاجتماعية المختلفة، أي أن الصياغة التي تقول أن العقد الاجتماعي يعبر عن الشعب الفلسطيني، لا تلغي المصالح والآراء والتباينات بين أفراد وشرائحه، ومن هنا نستطيع تقدير دور الشباب -مثلا- والمضمون الشبابي للعقد، أو دور اللاجئين في الشتات، والمضمون الذي يجب أن يخرج عليه العقد لضمان حقوقهم وتمثيلهم، وهكذا...

بطبيعة الحال، فإن تمثيل مصالح شريحة اجتماعية ما أو وجهات نظرها، يأخذ صيغتان، الأولى، التمثيل بالمشاركة، أي مشاركة الشريحة الاجتماعية تلك في صياغة العقد الاجتماعي، أو أي وثائق ذات صلة، ويتم تمثيل تلك الشريحة عبر وسيلتين، الوسيلة الأولى التي تسمى بالقنوات الرسمية للتمثيل وهي المؤسسات القائمة. والوسيلة الثانية تتم عبر المبادرات المجتمعية ذات الصلة (بغض النظر أنها تمت في وقت سابق على بداية صياغة العقد الاجتماعي، أو بالتزامن معه)

أما الصيغة الثانية لتمثيل مصالح الشرائح والفئات المجتمعية، فتأخذ شكل تضمين، أو إدماج الرؤى والقضايا التي عبر الصيغة التمثيلية الأولى في العقد. وبشكل آخر، عبر النظر إلى التباينات الاجتماعية بعين قادرة على تحسس التماثل والاختلاف بين هذه الشرائح، والموازنة بينها.

• مضمونه:

كما سبق الإشارة، فإن مضمون العقد يتحدد بقيم رئيسية تشكل موجهاً لموضوعين رئيسيين، أولهما التحرر الوطني، وثانيهما شكل الحكم المنشود. ومن هذين الموضوعين بعمومهما، توضع الأهداف، والآليات، بمعنى أننا أمام شكل من أشكال الوثائق الدستورية، أو ما فوق الدستورية. وهو ما سنبينه تالياً.

عند الحديث عن التحرر الوطني، نتحدث عن قضايا الصراع التاريخية (أكثر من الآنية، أو اليومية المعاشة)، بمعنى أن قضية اللاجئين لا يمكن أن توضع على ذات المقياس الذي تدرج فيه قضية كالحواجز العسكرية مثلاً. والأهم من ذلك أن أي عقد اجتماعي، يجب أن يعبر عن القضايا التاريخية بما يعلو عن راهنية موازين الصراع القائمة. فليس من شأن الشعب الفلسطيني، صاحب الحق الأصيل وغير القابل للتصرف بأرضه وتاريخه، أن يبحث عن صياغات (تسوية) لقضية تمس جوهر كيانه ووجوده، كاللاجئين. بمعنى يتم التأكيد على حق اللاجئين في العودة والتعويض وحسب (دون الذهاب بعيداً في صياغات الحل الوسط التي تمثل مقدمة للتنازل عن حق العودة، كالقول حل عادل مثلاً).

أما فيما يتعلق بشكل الحكم المنشود، فقد يكون ذلك في السياق الفلسطيني، سابق لآوانه، إلا في سياق تحديد أدوار منظمة التحرير الفلسطينية، ودور ومكانة ومصير السلطة الفلسطينية، وأخيراً الهوامش المتاحة للفصائل السياسية للتعبير عن برامجها وآليات تحقيقها بما لا يخل ببنود العقد الاجتماعي.

• علاقته بالدستور:

في كثير من الأدبيات يميل عديد من المفكرين لاعتبار الدستور هو الصياغة العملية/ أو المجسدة نصياً للعقد الاجتماعي، فيما يعتبر آخرون أن العقد الاجتماعي هو مجرد تصورات نظرية، تجاوزها واقع الدول، وأن الدساتير في صياغتها وتعديلاتها هي منطلق البحث وأساس أي تحليل. إلا أحداً لا ينكر أن ثمة علاقة وثيقة العرى بين العقد الاجتماعي والدستور، إذ يعبر الأول عن منظومة فكرية وأخلاقية ارتضاها المجتمع لنفسه، لتعكس ماضيه وحاضره وتوجه بوصلته المستقبلية، في حين جاءت الدساتير لتعبر عنها بنصوص قانونية.

وفي الحالة الفلسطينية، وللابتعاد عن إرساء دستور في غياب الدولة (والأهم بأن الحديث عن دستور سلطة يسقط من حساباته اللاجئين في الخارج)، فإن العقد الاجتماعي، يمكن اعتباره وثيقة فوق دستورية. أي مجموعة من المبادئ والتوجيهات العليا التي تعبر عن تاريخية المجتمع الفلسطيني، في ماضيه وحاضره ومستقبله.

• مأساة الواقع، وملهاة الوعي

تعتبر الصيغة أعلاه عن العلاقة بين ما يطرح من مفاهيم، والواقع الموضوعي، عن نزعة عميقة لدى كثير من الأكاديميين والباحثين وحتى المؤسسات التي يفترض أن تعمل على الأرض، حيث يتم تجاوز مواجهة الواقع، أو الهرب من هذه المهمة بالإغراق في البحث عن مقاربات نظرية تغدق في الأشكلة اللغوية والمفاهيمية، دون الالتفات إلى جذورها الواقعية، والتي تمارس نوعا من رصف المفاهيم كمسبقات وتحم الواقع فيها، أو بطريقة أخرى تفترض مثالا واقعا تشتق منه المفاهيم.

إن الطرح السابق يدعونا إلى إعادة فهم العلاقة بين أي مفهوم والواقع، بطريقة جدلية تقوم على تحليل الواقع، وبناء المفاهيم بوصفها تمثالا للواقع، لا متخارجه عنه. هذه الجدلية بين الواقع والمفاهيم، ترسم حدود المفاهيم، ومطابقتها لشروطها المجتمعية الموضوعية. يقود هذا المعنى للعلاقة بين المفاهيم والواقع، إلى رؤية المفهوم في تطوره التاريخي، وفي تجليه المادي المتعين، وليس في تجاوزه وتعالیه.

ومن واقع التجربة الفلسطينية، فقد اشتغل المثقفون والأكاديميون وعديد من المؤسسات الاهلية، على مفاهيم بعقلية التقلية أو الموجة، في كل ما يتعلق بالمجتمع الفلسطيني، من أولوياته التحريرية، وصولا للتنمية، والعلاقات الاجتماعية ومقتضيات البناء المؤسسي، إذ شهدنا خلال العقدين الأخيرين (أي مع نشوء السلطة، ودخول المانحين الدوليين بنقل إلى الحيز الفلسطيني)، العمل على قضايا مثل التمكين، التقوية، المؤسسة، الإصلاح... إلخ، ولم ينته الجدل النظري والتجريب (وليس التجارب) العملي لها، إلا بدخول قضية/ مفهوم جديد، ومن ثم إعادة كل ما تم من مشاريع أو مبادرات بناء على المقاربة المفاهيمية الجديدة، مما أدى لتقطع في مسار الاستمرارية، وعدم الوقوف على نتائج يمكن الإطمئنان لها، أو تحليل آثارها. وهو ما جعل الحيز الفلسطيني، حقل للتجارب، غير المكتملة حتى.

ضرورة هذا النقاش، تكمن في أن طرح العقد الاجتماعي، بمضمونه وتوقيتته، يجب أن يقوم على شروط الواقع، والعلاقات التي يفرضها، بعيدا عن أي رؤى أو صياغات تدعي لنفسها الأفضلية، أو النجاح. بكلمات أخرى، أن يكون العقد في كل حروفه فلسطينيا خالصا، يبني على تجربة صراع ناهز القرن زمنيا، وتغلغل في كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ليحاول أن يواجه مأساة الواقع، بإرادة التحرر، نحو مستقبل جديد.

1. الكلمات الافتتاحية

في بداية المؤتمر وباسم اللجنة التوجيهية، أكد رئيس الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية نصفت الخفش، على أهمية المؤتمر وبالذات في هذه المرحلة لمواجهة التغييرات على المستويين العربي والقيمي وتأثيرات ذلك على القضية الوطنية من مبادرات وغيرها. وقال الخفش أن العقد الاجتماعي يركز على أهمية استمرار معركة التحرر والالتزام بالثوابت الوطنية وشكل الحكم المستقبلي، داعياً إلى مواجهة حصار مخيم اليرموك وعمليات التجموع والقتل جوعاً، مؤكداً على أهمية العقد الاجتماعي لشعبنا في كافة أماكن تواجده في الداخل والشنات. ودعا الخفش إلى عقد اجتماعي بين المؤسسات والفئات الاجتماعية المستهدفة وبينها وبين الحكومة للقيام بتنمية مستدامة تعود بالفائدة على شعبنا. وركز الخفش على أهمية العقد الاجتماعي من أجل إنهاء الانقسام ووحداية التمثيل الفلسطيني ومحاربة الفساد ومواجهة التمويل المشروط الذي لا ينسجم ولا يتماشى مع الخطط التنموية الوطنية.

كما أكد خبير تكنولوجيا المعلومات والمهتم بالشأن الشبابي د. صبري صيدم، على أهمية مشاركة الشباب في الحياة السياسية والمشاركة الحقيقية في رسم السياسات والتدخل في كافة شؤون الحياة التي تهم أبناء شعبنا خاصة أن الشباب يشكلون 60% من المجتمع. وحث د. صبري كافة القطاعات وبخاصة الحكومية والتنظيمات والأحزاب للبدء بالاستماع للشباب ولهمومهم والسماح لهم لتبوء الهيئات القيادية العليا.

من جهته قال المدير التنفيذي لمنندى شارك الشبابي أن العقد الاجتماعي يعبر عن انتماء أصيل لتحقيق المصالحة الوطنية ومحاربة الفساد والانقسام والفوضى وانعدام العدالة الاجتماعية والمشاركة في صنع القرار ورسم السياسات، وهو أيضاً اتفاق مبادئ لوحدة وطنية ومصالحة وتنفيذ ما يتفق عليه إلى جانب دوره الفعال في المساءلة والمحاسبة على ما يتم الاتفاق عليه. وأكد زماعرة أن المؤتمر هدف إلى تزويد الشباب والمؤسسات الشبابية والمجتمعية والتجمعات الشبابية بفهم أعمق لمبدأ العقد الاجتماعي وتشجيعهم على مناقشة آليات تراقب وتلزم الممثلين المنتخبين بالإضافة إلى مساءلة المؤسسات المقدمة للخدمة حول عملها وآرائها.

من جهته شدد رئيس اتحاد الشباب الفلسطيني محرم البرغوثي على أهمية العمل لتطوير العقد الاجتماعي باعتباره جسراً يربط الشباب مع أبناء الشعب في الكجالات الثقافية والدفاع عن الأرض وحقوقنا الوطنية. ودعا البرغوثي إلى العمل لتطوير مدرسة تربية لصقل الشباب ومنحهم خبرات في الهم الوطني العام واحساسهم بالمشاركة وتعزيز انتمائهم لهويتهم الوطنية.

أما ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نادر عطا فدعا الشباب للمشاركة بشكل حثيث وداعم من أجل الخروج بعقد اجتماعي يليق بهم، ويعكس دورهم وتأثيرهم في مجتمعهم، وفي القضايا التي تمسهم على وجه الخصوص.

2. جلسات المؤتمر

تناول المؤتمر ثلاثة محاور رئيسية، تم نقاشها في ثلاث جلسات متتالية، وقد اعتمدت الجلسات على مدير للجلسة ومتحدثين، يطرحون خطوطاً عامة، يترك للشباب نقاشها والتحاور حولها.

تناولت الجلسة الأولى الشباب والعقد الاجتماعي فيما يتعلق بالحكومة والسياسات العامة، حيث أكد المشاركون في الجلسة على أهمية القيم الديمقراطية، وتكريس تقاليد النقاش والحوار الحر والديمقراطي، وابداء الرأي بين المجموع العام، واكساب الشباب الوعي السياسي من خلال التربية السياسية، فلا يمكن الاستغناء عن البعد السياسي أو تغيبه في المنظمات الشبابية، ومدى تأثير المؤسسات الأهلية على الدولة والسياسات العامة، وتمكين الشباب ضد الفساد.

وهنا، اعتبر أن أحد معايير شرعية أي إجراء حكومي أو سياسة، أن تستند في صياغتها للقبول الشعبي (والشبابي بطبيعة الحال)، ويتم ذلك القبول عبر إدماج ومشاركة أوسع قطاعات في القرارات والسياسات الحكومية، بدءاً من مرحلة التفكير وصولاً للتنفيذ، والأهم أن يكون الشباب أحد أهداف تلك السياسات، وخاصة التنمية منها.

أما الجلسة الثانية فتناولت الشباب والعقد الاجتماعي فيما يتعلق بالمستوى المحلي، حيث تم التأكيد على تعزيز دور الشباب في الخدمة العامة والخدمة الريفية والأحياء الشعبية من خلال الأعمال التطوعية، وتعزيز آليات المساءلة والرقابة العامة في المجتمع المحلي وللشباب على وجه الخصوص، مسلطين الضوء على قضايا المجتمع والشباب في مناطق "ج" والقدس المحتلة. وقد تناول عديد من الشباب تجربتهم الخاصة في مجال التطوع، والمبادرات على المستوى المحلي، والتي كان لها عظيم الأثر في استفادة المجتمع ككل من طاقات الشباب وأفكارهم المبادرة.

كما أكد آخرون على أهمية تجربة إجراء الانتخابات المحلية الشبابية، التي توجت بتشكيل مجالس شبابية محلية في عدد من الهيئات المحلية في الضفة الغربية، وأن تلك طريقة لتعزيز الديمقراطية على المستوى المحلي، والمشاركة الشعبية، وأنها تشكل وسيطاً مهماً لتدريب الشباب على الحكم المحلي، والمسؤولية المجتمعية.

أما الجلسة الثالثة والاختيرة، فقد تناولت الشباب والعقد الاجتماعي والمجتمع المدني ومسؤولياته في المساءلة المجتمعية، وقد تم التأكيد فيها على أهمية تأهيل القيادات الشابة في موقع صنع القرار، وانخراط الشباب في قيادة المجتمع المدني والمشاركة الفاعلة في مؤسساته ومراقبة أداءها، ودور الشباب في الخدمة المجتمعية ابتداءً من التطوع وصولاً إلى المساءلة.

3. تحليل نتائج مسح يوم المؤتمر

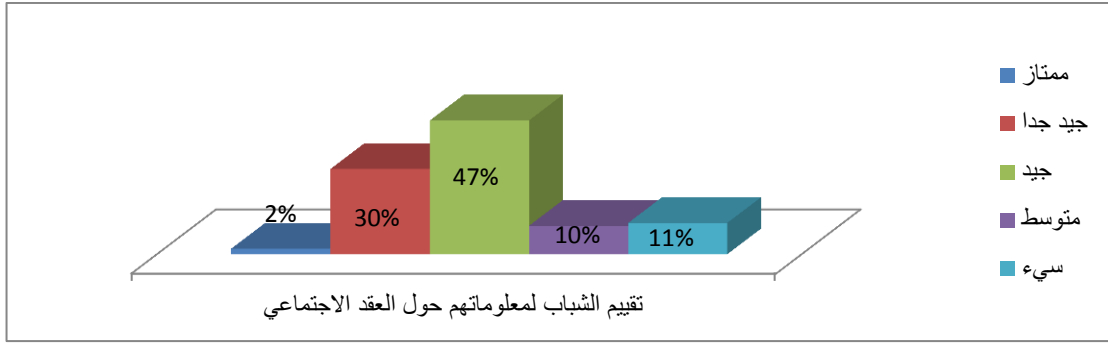
للتعرف على آراء الشباب ومعلوماتهم حول العقد الاجتماعي، والقضايا المرتبطة به، وزعت استمارة على الشباب الحضور في المؤتمر، حيث بلغ عدد المجيبين عليها 122 شاب وشابة.

• الانتساب لمنظمات مجتمعية أو شبابية:

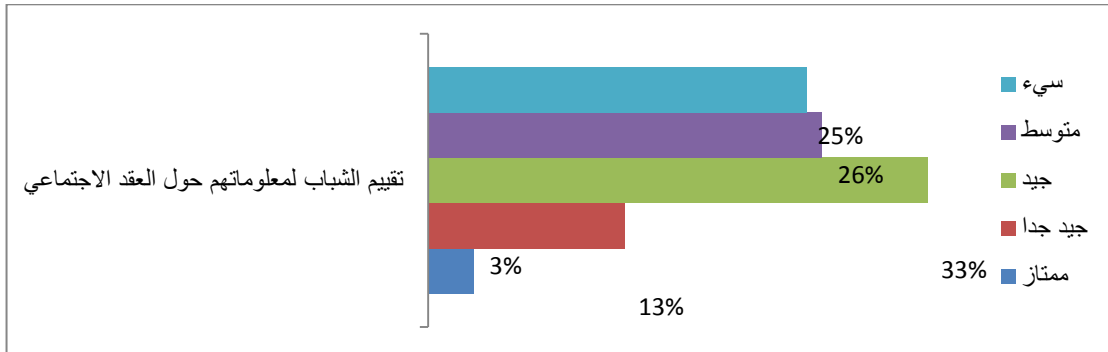
بينت نتائج المسح أن غالبية الشباب المشاركين في المسح (74%) منتسبون في منظمات أو مؤسسات مجتمعية في مناطق سكنهم، و (80%) هم أعضاء في أجسام شبابية.

• تقييم الشباب لمعلوماتهم حول العقد الاجتماعي:

قيم غالبية الشباب معلوماتهم عن مفهوم العقد الاجتماعي، وتطوره، وعناصره بأنها من جيد فأعلى، فيما اعتبر 10% أن معلوماتهم متوسطة عن الموضوع، و 11%، أن معلوماتهم سيئة. وتفصيل النتائج يبينها الرسم البياني التالي:



• تقييم الشباب للعقود الاجتماعية في البلدان التي تعاني من صراعات أو مهددة بالتفكك:



- العقد الاجتماعي كأداة للوصول إلى مخرجات أفضل فيما يتعلق ببناء الدولة، وتعزيز علاقة المجتمع بالدولة:

يرى غالبية الشباب (66%) أن إرساء عقد اجتماعي يشكل أداة مهمة في بناء الدولة، وتعزيز علاقة المجتمع بالدولة وأركانها المختلفة، فيما عبر (27%) أنهم لا يعرفون بالضبط مثل هذه العلاقة بين العقد الاجتماعي وبناء الدولة أو علاقة هذه الأخيرة بالمجتمع.

- تأثير وسائل الاتصال والتكنولوجيا على موضوع العقد الاجتماعي وقضايا ترتبط به

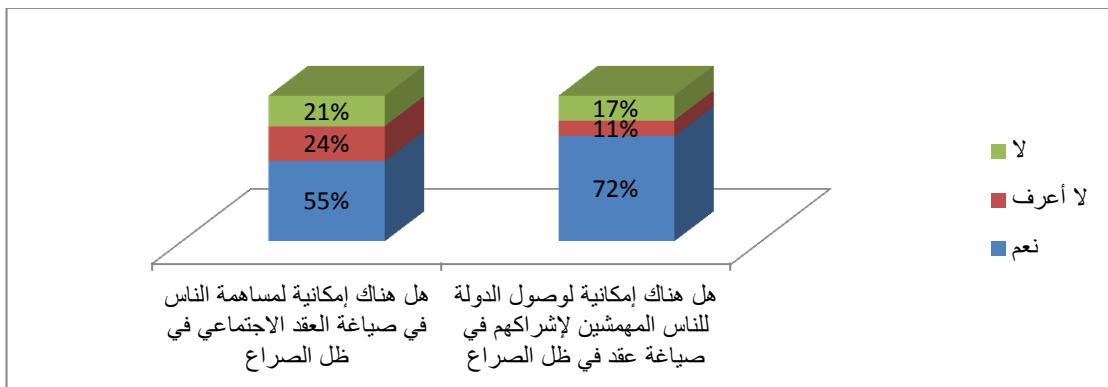
عبر غالبية الشباب (94%) أن من شأن وسائل الاتصال والتكنولوجيا أن ترفع من صوت الناس عاليا في وجه الدولة، خاصة لإيصال أصوات المهمشين، وتشكيل قنوات ضغط للتعبير عن مطالبهم. أما من جهة الدولة، فيعتبر 79% من الشباب أن بإمكان مؤسسات الدولة تعزيز استخدام مثل تلك الوسائل للوصول إلى المجتمع والتفاعل معه بشكل أكثر فاعلية. من جهة أخرى، يعتبر 90% من الشباب أن التكنولوجيات الحديثة من شأنها تطوير مستويات الشفافية والمحاسبة.

- العقد الاجتماعي وعلاقته بتوجهات المواطنين

اعتبر 63% من الشباب أنه من الضروري وضع مؤشرات لتقييم العقد الاجتماعي وفاعليته (مقابل وجود 31% من الشباب كانت إجابتهم لا أعرف في هذا المجال). ويربط 74% من الشباب ذلك بتحليل آراء وتوجهات الناس، باعتبارها مؤشر على شرعية الحكومات، ومدى التزامها بالعقد الاجتماعي.

- العقد الاجتماعي في سياق الصراع والاستبعاد والتهميش

يعتقد 55% من الشباب أن هناك إمكانية لمشاركة الناس في صياغة العقد الاجتماعي رغم ظروف الصراع القائمة، فيما ترتفع نسبة من يعتقدون بأن على الدولة الوصول بشكل فاعل للمجموعات المستبعدة والمهمشة في ظل الصراع، هذا ما عكسته آراء 72% من الشباب.



• دور المجتمع الدولي

اعتبر 68% من الشباب أن المجتمع الدولي قادر على الدعم خاصة في مجال الوصول إلى السلام وبناء الدولة، إلا أن تأثير الدعم الدولي بالنسبة للشباب ينخفض عندما يتعلق الأمر بالقدرة على دعم التحولات السياسية الشاملة، إذ يرى 53% من الشباب ذلك.

4. توصيات المؤتمر

أجمع شباب ومهتمون على أهمية العقد الاجتماعي في فلسطين باعتباره قيمة وطنية اجتماعية يهدف إلى تفعيل دور وتأثير الشباب في المشاركة بصنع القرار ورسم السياسات العامة، ودورهم في المستوى المحلي والمجتمع المدني ومسؤولياته في المساءلة المجتمعية.

على المستوى الحكومي

- ضرورة أن يتم إدماج ومشاركة الشباب في عمليات صنع القرار
- تمثيل الشباب في المؤسسات الحكومية، وخاصة في المواقع القيادية
- صياغة برنامج عمل حكومي يتضمن توجهات المجتمع الفلسطيني الآنية والعاجلة في القطاعات المختلفة.
- صياغة العقد الاجتماعي بصيغة عامة، بما يتضمن الحقوق الفلسطينية، وعلى رأسها حق تقرير المصير، وعرض صيغة العقد الاجتماعي لاستفتاء عام ليحظى بشرعية وقبول غالبية أبناء الشعب الفلسطيني.
- أن يتم دعم المبادرات الشبابية، والمؤسسات الشبابية خاصة في المناطق المهمشة ومخيمات اللاجئين، وفي المناطق المهدة من قبل الاحتلال، وخاصة في القدس والاغوار ومناطق ج.

على المستوى المحلي

- تعزيز مشاركة الشباب على المستوى المحلي، وخاصة في المؤسسات المحلية وهيئات الحكم المحلي.
- دعم المبادرات المحلية، وخاصة تلك التي تهدف لتعزيز صمود الناس، وتلك التي تتبنى اقتصاديات الاعتماد على الذات.
- تعديل القوانين الخاصة بالانتخابات المحلية لتتضمن مشاركة أوسع للشباب والفتيات.

على مستوى المجتمع المدني

- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، وتصويبها باتجاه ضمان أقصى درجات الفاعلية.

- أن تعبر تلك المؤسسات عن الناس من خلال برامجها ومشاريعها، وأن تكون قنوات فاعلة للتأثير على صناع القرار من خلال تبني مطالب الناس واحتياجاتهم.
- أن يعمل المجتمع المدني على صياغة التوجهات العامة للشباب، لتضمينها في أي صياغة مستقبلية لخطط الحكومة، أو لأي جهود باتجاه صياغة عقد اجتماعي في فلسطين.
- تعزيز دور المجتمع المدني في المساءلة المجتمعية، وأن تكون خاضعة هي ذاتها لمساءلة الناس، ورقابتهم.